

مطروح تحت الحفر والجباية .. “كارتة المحاجر” ارتفعت من 40 إلى 1500 جنيه وطرق متهالكة وتلويث البحر



الاثنين 27 يوليو 2026 03:00 م

كشفت شكاوى أهالي وسائقي محافظة مطروح عن 3 وقائع متزامنة شملت إعادة حفر شارع علم الروم بعد رصفه بأسبوع ورفع كارتة المحاجر من 40 إلى 1500 جنيه وتصريف مياه عكرة نحو البحر

وتفضح الوقائع إدارة محلية تتعامل مع المال العام كأنه بلا صاحب ومع المواطنين كخزائن مفتوحة للجباية بينما تتحرك الجهات المسؤولة بعد انتشار المقاطع والغضب لا قبل إهدار الطرق وتهديد الشواطئ والأرزاق

وبحسب مقاطع متداولة أعيد حفر شارع علم الروم قرب مسجد فجر الإسلام رغم مرور أقل من أسبوع على رصفه ما دفع الأهالي للتساؤل عن التنسيق المسبق بين المرافق والجهة المنفذة وتكلفة إعادة الأعمال

وفي واقعة موازية عرض سائقون إيصالات صادرة عن إدارة المحاجر والملاحاة تحمل قيمة مطبوعة قدرها 40 جنيهًا قبل تعديلها يدويا إلى 1500 جنيه بفارق بلغ 1460 جنيهًا دون توضيح قانوني معلن

ومن جانب آخر أظهرت الإيصالات اختلافا بين القيمة المطبوعة والمبلغ المكتوب بالقلم بينما أكد السائقون عدم إخطارهم بقرار رسمي يفسر الزيادة ما أثار شكوكا بشأن الجهة التي حددت الرسوم وآلية تحصيلها

وفوق ذلك تداول مواطنون مشهدا لماسورة تصرف مياهها عكرة مباشرة في البحر بأحد شواطئ مطروح ما ضاعف المخاوف من تلوث المياه والإضرار بصحة المصطافين والبيئة الساحلية مع تزايد الإقبال الصيفي

طرق تم حفرها مرتين

يرى أستاذ هندسة الطرق بجامعة عين شمس حسن مهدي أن مشروعات الطرق تتطلب تنسيقا كاملا بين الجهات المالكة للمرافق قبل تنفيذ الرصف لأن فتح الطريق لاحقا يهدر التكلفة ويقصر عمر الطبقات الجديدة

وبالتالي فإن إعادة حفر شارع بعد أسبوع من رصفه لا تبدو مجرد خطأ فني عابر بل تكشف غياب التخطيط بين شبكات المياه والصرف والاتصالات والكهرباء وبين الجهة التي تسلمت أعمال التطوير

كما أن الإعلان الرسمي عن رصف شارع علم الروم جاء بعد تأكيد استكمال أعمال البنية التحتية وهو ما يجعل الحفر اللاحق بحاجة إلى تفسير معلن يحدد طبيعة الأعمال الطارئة والمسؤول عن توقيتها وتكلفتها

ولذلك يطالب الأهالي بنشر مقاييسات المشروع ومحاضر تسليم المرافق والجهة التي أصدرت قرار الحفر لأن الاكتفاء بردم الموقع وإعادة الرصف يخفي المسؤولية ويحول الخسائر إلى بند متكرر تتحمله الموازنة العامة

ومن ثم فإن غياب التحقيق العلني يشجع تكرار المشهد في شوارع أخرى حيث تنفق الأموال على الرصف ثم تعود المعدات لتمزيقه بينما لا يعرف المواطن قيمة الخسارة ولا اسم المسؤول الذي اعتمد التنفيذ

علاوة على ذلك تؤثر أعمال الحفر المتكررة في حركة السكان والتجارة وتزيد الحوادث والأضرار وتلحق الضرر بالمركبات ما يعني أن الفوضى الإدارية لا تهدر الأسفلت فقط بل تنقل تكلفتها اليومية إلى المواطنين

وبناء على ذلك تصبح مراجعة المشروع بواسطة لجنة هندسية مستقلة ضرورة لحصر الأعمال المنفذة وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات ومحاسبة أي جهة بدأت الرصف قبل اكتمال المرافق أو وافقت على الحفر بعد التسليم

جباية بلا سند

يؤكد أستاذ الإدارة الحكومية والمحلية حمدي عرفة أن إصلاح المحليات يرتبط بالشفافية والرقابة والمساءلة وأن غياب المجالس المحلية المنتخبة يضعف متابعة القرارات التنفيذية ويترك المواطنين أمام أجهزة لا تخضع لمحاسبة شعبية مباشرة

وفي هذا الإطار تكشف زيادة رسم مطبوع من 40 إلى 1500 جنيه بالقلم عن خلل لا يمكن تبريره بخطأ كتابي لأن الفارق الكبير يستوجب قرارا ماليا واضحا وإيصالا مطابقا للقيمة المحصلة

وفي الوقت نفسه شكا سائقو نقل الملح من وصول الكارتة إلى 1500 جنيه مؤكدين أن الزيادة ترفع تكلفة الرحلة وتضغط على دخولهم وهو ما يعيد طرح السؤال حول أساس احتساب الرسوم وأوجه إنفاقها

وبالرغم من أن المحافظة أصدرت بيانات سابقة لتوضيح رسوم بوابات أخرى فإن واقعة كارتة المحاجر تحتاج إلى بيان مستقل ينشر القرار المختص والقيمة القانونية وفئات المركبات والجهة المخولة بالتحصيل تحديداً

كذلك فإن تحصيل مبالغ من السائقين دون ختم يطابق القيمة أو مستند يوضح سبب الزيادة يفتح الباب أمام شبهات التجاوز ويجعل كل إيصال محل طعن إداري ومالي يستوجب الفحص العاجل

ومن ناحية أخرى تنتقل الرسوم المرتفعة مباشرة إلى أسعار النقل والسلع لأن السائق لا يستطيع استيعاب زيادة بهذا الحجم وحده وبذلك تتحول الجباية غير المفسرة إلى عبء يدفعه المستهلك في النهاية

إضافة إلى ذلك يفرض الحفاظ على حقوق السائقين مراجعة جميع الإيصالات المحررة وحصر المبالغ التي جرى تحصيلها ورد أي فروق غير قانونية مع إعلان أسماء المسؤولين عن التعديل اليدوي ومسار الأموال المحصلة

بحر مهدد بالتلوث

ويحذر الخبير البيئي ومستشار وزير البيئة السابق مجدي علام من أن تصريف المياه الملوثة في المسطحات المائية يرفع الأحمال العضوية ويهدد الكائنات البحرية ويحتاج إلى تحديد المصدر وتحليل العينات قبل استمرار الضرر

وأمام ذلك لا يكفي وصف المياه المصرفة بأنها عكرة أو الادعاء بأنها غير ضارة بل يتعين على الجهات البيئية أخذ عينات معلنة وقياس مكوناتها وكشف ما إذا كانت صرفا صحيا أو صناعيا

وبموازاة ذلك يشكل اقتراب موسم المصايف سببا إضافيا للتدخل لأن الشواطئ مورد اقتصادي رئيسي لمطروح وأي تلوث محتمل يهدد صحة الأسر وسمعة المحافظة ودخول العاملين في السياحة والخدمات

وعوضا عن انتظار انتشار الروائح أو ظهور إصابات ينبغي وقف التصريف مؤقتا وفحص الشبكة والمسار الذي تنتهي إليه الماسورة مع نشر نتائج التحاليل حتى لا تبقى صحة المواطنين رهينة بيانات مطمئنة بلا أدلة

وفي المقابل تجمع الوقائع الثلاث بين طريق يحفر بعد رصفه ورسم يتضاعف بالقلم ومياه تصب في البحر وهي مشاهد تبدو منفصلة لكنها تكشف نمطا واحدا عنوانه غياب التنسيق والرقابة والمحاسبة

وعلى هذا الأساس لا يحتاج أهالي مطروح إلى زيارات مصورة أو وعود عامة بل إلى تحقيق معن بجدول زمني يحدد المسؤوليات ويوقف التحصيل المشكوك فيه ويعالج مصدر المياه ويكشف تكلفة إعادة الرصف

وفي المحصلة تدفع الأسر والسائقون ثمن إدارة لا تمنع الخطأ قبل وقوعه بينما يظل المال العام بلا حارس فعلي وتتحول الشكاوى الشعبية إلى وسيلة الرقابة الوحيدة بعد غياب المؤسسات المحلية المنتخبة

وفي النهاية تكشف فوضى مطروح أن الحفر والجباية والتلوث ليست تفاصيل صغيرة بل نتائج مباشرة لسلطة محلية مغلقة لا تتحرك إلا بعد الفضيحة ولا تقدم للمواطن سوى الفاتورة والصمت وانتظار تحقيق قد لا يأتي